تأثيرات الاحتلال : ان تصور موشي دايان لحكومة الضفة الغربية هو ان تقوم هذه الحكومة بالاندماج الاقتصادي مع اسرائيل والابقاء على منفذ اقتصادي الى الضفة الشرقية (الاردن) ، على ان تتولى الزعامات التقليدية الامور الادارية ، وان يؤجل اتخاذ قرار حول مستقبل الوضع السياسي للضفة الغربية(٩).

وقد تم في أقل من خمس سنوات من الاحتلال اعادة توجيه اقتصاد الضفة الغربية بشكل جذري بعيدا عن الضفة الشرقية وباتجاه اسرائيل . فقبل الحرب ، لم تشتر الضفة الغربية طبعا ، كسائر العالم العربي ، اية بضائع من اسرائيل . ولكن حصة اسرائيل من واردات المناطق المحتلة بلغت ٧٦ ٪ عام ١٩٦٨ ، و٨٠ ٪ عام ١٩٦٩ ، وارتفعت الى ٨٦ ٪ عام ١٩٧٠(١٠).

وقد قالت وزارة الدفاع الاسرائيلية في تقريرها ، **ثلاث سنوات من الحكم العسكري** : « في الواقع ، ان حرب الايام الستة قد ادت الى ازالة «الخط الاخضر» الذي كان يفصل اسرائيل عن المناطق التي تديرها حاليا، ومن الطبيعي والمحتم ان تعتمد هذه المناطق الآن على اسرائيل في كل الخدمات والمسائل الاقتصادية »(١١). ولكن تشدد اسرائيل في منح رخص الاستيراد عبر نهر الاردن هو المسؤول — وليس التوجه الطبيعي — عن تدني حصة الضفة الشرقية من صادرات المناطق المحتلة من ٨ ٪ عام ١٩٦٨ الى ٤ ٪ عام ١٩٧٠(١٢). وان ضآلة هذه النسب تدهش أكثر عندما نعلم ان كل واردات الضفة الغربية ، قبل حرب حزيران ، كانت تأتي عبر نهر الاردن — البضائع الاجنبية، والبضائع الصناعية ، وكمية كبيرة من الحبوب والقطعان — من الضفة الشرقية نفسها .

وكان سوق منتجات الضفة الغربية الزراعي والصناعي ، ما بين عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧ ، يقع عبر النهر . ففي النصف الثاني من عام ١٩٦٨ كانت الضفة الشرقية ما تزال تستورد ٧٩ ٪ من صادرات المناطق المحتلة ، ولكن التدني منذ ذلك الحين كان كبيرا : من ٤٧ ٪ عام ١٩٦٨ الى ٤١ ٪ عام ١٩٧٠(١٣). وقد ارتفعت حصة اسرائيل من صادرات الضفة الغربية ، في الوقت نفسه ، من لا شيء قبل الحرب الى ٤٠ ٪ عام ١٩٧٠(١٤). وقد وصفت وزارة الدفاع الاسرائيلية هذا الوضع ببلاغة في تقريرها عن **التنمية والوضع الاقتصادي في يهودا والسامرة وقطاع غزة وشمال سيناء** ، حين قالت : « تعتبر هذه المناطق سوقا مكملا للبضائع والخدمات الاسرائيلية من ناحية ، ومصدر عوامل انتاجية — وخاصة اليد العاملة — للاقتصاد الاسرائيلي من ناحية اخرى »(١٥).

وتزداد أهمية المناطق المحتلة كسوق للاقتصاد الاسرائيلي بشكل مضطرد : فقد صدرت اسرائيل ، عام ١٩٦٩ ، ٩ ٪ من مجموع صادراتها الى المناطق المحتلة . ويشكل هذا الرقم زيادة ١٢ ٪ عن رقم السنة السابقة(١٦). وفي الوقت الذي تقوم فيه اسرائيل بزيادة أسواقها في المناطق المحتلة ، تقوم أيضا باستخراج المزيد من « العوامل الانتاجية » . كما ان سياسة اسرائيل في احتلال الضفة الغربية تهدف الى اعادة تنظيم اقتصادها بحيث يمكن استخراج « المزيد من العوامل الانتاجية » منها في المستقبل . ونتيجة لذلك ، تأخذ الضفة الغربية يوما بعد يوم ، من حيث التوظيف والزراعة والصناعة ، شكل مستعمرة اسرائيلية .

التوظيف : ان ابرز السياسات الاقتصادية الاسرائيلية التي تهدف الى استعمار الضفة الغربية ، هي سياسة تشغيل عمال الضفة الغربية في اعمال يدوية بأجور زهيدة في اسرائيل . فقد تم عام ١٩٧١ تشغيل خمس (١/٥) القوى العاملة للضفة الغربية في اسرائيل (هذا غير العمال الصناعيين للضفة الغربية الذين توظفهم اسرائيل بطريقة غير مباشرة في تلبية احتياجات الصناعة المحلية)(١٧). راجع جدول رقم ١ .

ويرجع قرار الحكومة الاسرائيلية بالسماح بتشغيل عمال الضفة الغربية وغيرها من